متطلبات ومعابر للديمقراطية: مواضع نظرية الديمقراطية يعتبر البحث المقارن لقضايا الديمقراطية فرعا حديثا نسبيا في علم السياسة. وتبدو مسائل فرص العولمة من الديمقراطية كجسم غريب فى نظرية الديمقراطية منذ أمد بعيد، ولهذا تجرى مناقشة الحقوق الدستورية وطرق التصويت في المؤسسات من خلال ممثلين للديمقراطية على مستوى المصادر النمطية وبشكل دقيق في إطار الدول وفقا لهذه الشروط، وتنفيذها إلى حد بعيد وفق قواعد الديمقراطية، مسبوقة بإجراءات استبدادية دولية كستار ويبدو الحال الأقل وضوحا لنظرية الديمقراطية خاصة فيما يخص [Narr/Schubert 1994, S. 233–243 .للديمقراطية العالمية فرص العولمة في إدانته من قبل الوعى والإدراك بانهيار الديمقراطية، الأمر الذي يأتي متأخرا بشكل نسبى وبالتوازى كقضية تعليمية طويلة المدى لمشاكل الديمقراطية في القرن العشرين. ويكون تطوير الوعي والإدراك لمثل هذه المشاكل من الوفرة والثراء حتى يفهم كنمط للديمقراطية والمخاطر التي تلحق بها متجاوزة الحدود ومتلقية الضربات التي تنعكس عليها. ولعل الشروط الواقية وديناميكية قضايا الديمقراطية تفتح الطريق إلى الحقل البحثي الخاص بالقانون، الأمر الذى يتطلب مفاهيم خاصة حيث برزت تناقضات من خبرات انهيار الديمقراطيات والمحاولات غير الناجحة وخاصة في المؤسسات الغربية وما تتضمنه من المقولة الكلاسيكية لشروط الديمقراطية الاجتماعية وذلك في نهاية Seymar Lipset ثقافات غير أوروبية. ويقترح سيمور ليبست خمسينيات القرن وتتم صياغتها في ووفقا لأى شروط يمكن السماح بدخول ديمقراطية ناشئة في دول وأقاليم أوروبية. الاتحادات وفي الروابط وفي الأحزاب. وتؤكد مقولة ليبسيت أن هناك أربعة صلات (روابط) كأمر مستحدث لبحث ظواهر العولمة. أولها: يتمثل في الإصلاحات السياسية السريعة للديمقراطيات الحديثة والمشمولة بمخاطر صعبة، يكون من نتائجها تحميل النظام حينما أمعن النظر على الإصلاحات الشيوعية Klaus Offe السياسي أكثر مما يطيق، وهي صياغة أشار إليها كلاوس أوف المتخلفة وإعادة صياغتها كمأزق صعب للمساواة. إذ إن إدخال وتنفيذ قرار حقوق الانتخاب والذى يعطى الشعوب وسيلة فعالة .للتصويت نحو إصلاحات السوق

Summarized by © lakhasly.com